مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

الرئيس جورج بومبيدو واستمرارية الإرث الديغولي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٩ – ١٩٧٤)

أ. د. ميلود بلعالية
أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة حسيبة بن بوعلي
الشلف – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

يتناول موضوع مقالنا شخصية جورج بومبيدو خليفة الرئيس شارل ديغول، ودوره في ضمان استمرارية الإرث الديغولي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٩-١٩٧٤)، ويشكل الإرث الديغولي أساس السياسة الخارجية للجنرال ديغول مؤسس الجمهورية الخامسة الذي كانت له مواقف متميزة من الصراع العربي الإسرائيلي عشية حرب جوان ١٩٦٧، وخاصة إسرائيل التي تحدت ديغول شخصيا في عدم البدء بالعدوان ضد دول الطوق العربية. وبعد استقالة الرئيس شارل ديغول في أفريل ١٩٦٩، وانتخاب جورج بومبيدو في جوان، سار على سياسة سلفه في فرض الحظر على مبيعات الأسلحة لإسرائيل، مما اعترضته صعوبات الاستمرار في الإرث الديغولي، فكانت عملية قرصنة الزوارق الحربية من ميناء شربورغ في نهاية سنة ١٩٦٩ ومضايقة اللوبي اليهودي لزيارة الرئيس الفرنسي للولايات المتحدة عام ١٩٧٠، ومحاولة تعطيل صفقة طائرات ميراج إلى ليبيا عام ١٩٧١. يهدف موضوع المقال إلى تحليل الأسباب التي دفعت جورج بومبيدو للاستمرار على نهج الإرث الديغولي، وإبراز تأثير البترول العربي على الموقف السياسي الفرنسي بعد استقالة ديغول. ومن هذا الهدف، فإن أهمية هذا المقال في تناول الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمشرق العربي بالنسبة للرئيس الديغولي جورج بومبيدو، ودور فرنسا في السياسة الإقليمية والدولية في عهدته الرئاسية الممتدة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٤.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٩ أبريل ٢٠٢٣
تاريخ قبول النشر: ١٧ مايو ٢٠٢٣

كلمات مفتاحية:

جورج بومبيدو؛ الإرث الديغولي؛ تهريب الزوارق الخمسة؛ صفقة ميراج؛ اللوبي اليهودي؛ البترول العربي؛ حرب رمضان ١٩٧٣

معرّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2023.333244

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

ميلود بلعالية. "الرئيس جورج بومبيدو واستمرارية الإرث الديغولي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٩ – ١٩٧٤)".- دورية كان التاريخية.- السنة السادسة عشرة- العدد الستون؛ يونيو ٢٠٢٣. ص ٢٠٢ – ٢١٤.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: m.belalia@univ-chlef.dz
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

اعتقد الكثير من الفرنسيين أن استمرارية الإرث الديغولي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ستتغير مع استقالة ديغول مستندين في ذلك إلى أن هذه السياسة كانت نتيجة لاجتهاد شخصي لديغول، ومن ثم فإن خليفته جورج بومبيدو الذي لا يملك شخصيته لا يمكن له أن يستمر في هذا الخط الذي أثار معارضة في داخل فرنسا وخارجها. غير أن هذا التحليل يجانب الحقيقة السياسة الديغولية. فهي وإن كانت خضعت لشخصية مؤسسها فإنها استطاعت أن تتكيف مع الواقع الفرنسي. ولذلك أدرك خليفة ديغول صعوبة تعديل سياسته، وخاصة أن كثيرًا من المستجدات لم تترك للرئيس الجديد خيارًا آخر غير المحافظة على مكاسبه.

طرحنا إشكالية للبحث تتمحور في شكل تساؤلات منها: ما هي الخطوط العريضة لسياسة فرنسا العربية بدون ديغول؟ وما هي ردود الفعل العربية والدولية تجاه مواقف الرئيس جورج بومبيدو؟ وكيف تكيفت فرنسا مع المستجدات الإقليمية والدولية عشية حرب أكتوبر ١٩٧٣؟ وتستند هذه الإشكالية على فرضيات عديدة منها: أنّ فرنسا دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن وقوة اقتصادية رأسمالية، أنّ ماضي فرنسا في المشرق العربي يجعل منها شريكًا في المنطقة، أنّ موقع فرنسا في قلب أوروبا يؤهلها للقيام بدور ريادي على المستوى الأوروبي والعالمي وأنّ رغبة جورج بومبيدو في استمرارية الإرث الديغولي في التخلص من تبعية الولايات المتحدة كانت قوية.

يهدف مقالنا إلى رصد ما كتب في الدراسات السابقة، ومنها: كتاب عبد الحميد فوزي، ديغول في الميزان، القاهرة ١٩٦٤. وكتاب محمد حافظ إسماعيل، رؤية ديغول للصراع في الشرق الأوسط ١٩٦٧-١٩٦٩، دار مدبولي، القاهرة ١٩٨٠. أما بالنسبة للدراسات الفرنسية المثيلة، فإن نفوذ اللوبي اليهودي في فرنسا، وتعاطف اليسار واليمين الفرنسي مع إسرائيل شجع على تكثيف الدراسات حول العلاقات الفرنسية-الإسرائيلية التي كانت في غالبيتها مناهضة لديغول وخليفته بومبيدو. ومنها:

Vaisse Maurice, La grandeur-La politique étrangère du général de Gaulle de 1958 à 1969, éd Librairie Fayard, Paris 1998.

أما منهج البحث في هذا الموضوع فقد اعتمدا بالأساس على المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي من أجل فهم دوافع السياسة العربية للرئيس جورج بومبيدو، ووسائل تنفيذها، وأهدافها. ومحاولة إدراك ما إذا كانت لهذه السياسة امتدادات للإرث الديغولي.

أولاً: ترشح جورج بومبيدو للانتخابات الرئاسية المبكرة عام ١٩٦٩ ورد الفعل العربي

عندما قررت الحكومة الفرنسية تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة في ١ جوان ١٩٦٩، كان التيار السياسي الغالب في فرنسا في هذه الفترة هو: الاتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية [١]، ولذلك لم تتأخر هذه الأغلبية في الحصول على مرشحها، فكان جورج بومبيدو رئيس الحكومة الأسبق (١٩٦٢-١٩٦٨). وكان ترشح جورج بومبيدو بالنسبة لاستطلاعات الرأي الخليفة الذي يجسد استمرارية الإرث الديغولي بدون ديغول، رغم أن بومبيدو لم يكن معروفا لدى الأوساط السياسية الفرنسية عندما بدأ حياته السياسية عام ١٩٦٢ كرئيس للحكومة، فقد بدأ ماضيه السياسي منذ ١٩٥٤ حتى توليه رئاسة الحكومة بالعمل مديرا عاما لبنك روتشيلد[٢]. وخلال الحملة الانتخابية للرئاسة عام ١٩٦٩ أظهر بومبيدو ميلا تجاه إسرائيل. فبخصوص الحظر على الأسلحة قال: "إن بقاء الحظر على الأسلحة لإسرائيل يتوقف على الوضع في الشرق الأوسط"[٣]. وكيف كان رد الفعل العربي من ترشحه؟

١/١-التعريف بالمرشح لرئاسة الجمهورية الخامسة بعد ديغول

جورج بومبيدو (١٩١١-١٩٧٤)، هو رئيس فرنسا (١٩٦٩-١٩٧٤)، ولد في ٥ جويلية من ١٩١١ في مونتبوديف بمقاطعة كانتال في وسط فرنسا، عمل مدرسا في ثانوية مرسيليا وباريس حتى عينه غي دي روتشيلد في بنك يحمل اسمه عام ١٩٥٣، وشغل مناصب وزارية في عهد الرئيس شارل ديغول، وكان المستشار المقرب منه ولذلك عينه رئيسا للوزراء في أفريل ١٩٦٢

خلفا لميشيل دوبريه، وشكل جورج بومبيدو رمزا للتجديد الديغولي في فقد الستينات من القرن الماضي[٤]

في العام ١٩٦٩ وعقب استقالة الجنرال ديغول، إثر فشل الاستفتاء أعلن جورج بومبيدو عن ترشحه للرئاسة. وحصل في الجولة الأولى على نسبة 44.5 %، وحصل في الجولة الثانية على 58.2 % ليبدأ حقبته الرئاسية في ١٩ جوان[٦]، وظل رئيسًا حتى وفاته المفاجئة بداء السرطان في عام ١٩٧٤. فعلى الصعيد الداخلي استمر بالرئيس جورج بومبيدو بالتجديد والتطوير الاقتصادي والصناعي، كما اضطر إلى مواجهة آثار الأزمة النفطية عام ١٩٧٣. أما في سياسته الخارجية، فقد واصل السياسة الديغولية الاستقلالية مع إظهار مرونة خصوصًا تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا.

٢/١-رد الفعل العربي على انتخاب جورج بومبيدو

كانت الفترة الواقعة من استقالة ديغول حتى انتخاب جورج بومبيدو فرصة لظهور رد فعل عربي عبر عن نفسه في شكل تصريحات الفاعلين السياسيين ومقالات عديدة نشرت في الصحف العربية، عكست مدى تأثر الرأي العام العربي باستقالة الرئيس الفرنسي من ناحية، ومن ناحية ثانية، الأمل الممزوج بالخوف من عدم استمرار خلفه حورج بومبيدو في اتباع سياسته ضمن إطار الاستمرارية في الإرث الديغولي. وتمحور الاهتمام العربي غداة استقالة شارل ديغول حول ثلاثة مواضيع رئيسية هي: مقالات حول شخصية ديغول، تأملات حول توجهات السياسة الفرنسية المستقبلية ورصد موقف إسرائيل تجاه استقالة ديغول.

تناول رد الفعل العربي انتخاب حورج بومبيدو وسياسته العربية، من خلال بعض العناوين في الصحافة العربية، وخاصة المصرية فحملت جريدة الأهرام في ٢٩ أفريل ١٩٦٩ عنوانا: "المعركة الرئاسية تنطلق بين المنظمات والأحزاب والقادة السياسيين"[7]. وطلعت جريدة الجمهورية الصادرة في نفس اليوم تحت عنوان: "العالم يتساءل: من سيملأ الفراغ الذي تركه ديغول"[8]. وحملت جريدة النهار اللبنانية الصادرة في ٣٠ أفريل العنوان الآتي: "المعركة الانتخابية في فرنسا بدأت لاستخلاف ديغول"[9]. أما جريدة الأخبار الصادرة في ٣٠ أفريل ١٩٦٩ نشرت العناوين الآتية: "صراع من أجل استخلاف ديغول. مواجهة وانقسام بين أحزاب اليمين واليسار لاختيار مرشح في الانتخابات الرئاسية. كشف مصدر فرنسي في الأمم المتحدة: أن الأوساط الموالية لإسرائيل في فرنسا صرفت مبالغ طائلة ضد ديغول"[10].

أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد رد وزير الخارجية المصري محمود رياض على سؤال لوكالة الأنباء الفرنسية نشرته مجلة آخر ساعة الصادرة في ٢٩ أفريل ١٩٦٩، جاء فيه: "اعبر عن عميق أسفي لاستقالة الرئيس الفرنسي، نتمنى لفرنسا الخروج من هذا الامتحان أكثر قوة وأكثر قدرة وزيادة على ذلك موحدة"[١١].

أما بالنسبة للسياسة المستقبلية لفرنسا تجاه العالم العربي، فقد طرح على الساحة الإعلامية العربية السؤال الآتي: "هل ستتغير سياسة فرنسا بعد رحيل ديغول؟"، اعتمدنا في تحليل الانشغال العربي وقتذاك على المادة الإعلامية التي تمحورت حول الإشكالات التالية: هل ستتغير سياسة فرنسا؟ وهل هناك أسباب تجعل السياسة التي وضعها الرئيس شارل ديغول تستمر بدونه؟ وهل سياسة فرنسا كانت مستقلة فعلاً عن شخصية الفرد؟ في هذا الصدد نشرت مجلة الصياد اللبنانية الصادرة في ٢٥ ماي ١٩٦٩ مقالة، جاء فيها: "طوال أثنى عشر سنة من حكم الديغولية استطاعت فرنسا لأول مرة التمتع بالاستقرار، والتزود بنظام مكن من تحرير البلاد من المسألة الاستعمارية وضمان الاستقلال تجاه الولايات المتحدة وترقية الاقتصاد...استمرارية الديغولية مع بومبيدو -التي خضعت للتطور والتجديد- تبدو مؤكدة مهما كان مدى هذا التجديد، لأن أسس السياسة الديغولية تبقى: المحافظة على استقلال المواقف الفرنسية واكتساب مكانة عالمية، إضافة إلى الاستمرار في تحدي النفوذ الأمريكي...إمكانيات التغيير موجودة مع بوهير الذي يبدو متأثرا بالمصالح الأمريكية والأوروبية، ولكن من غير المحتمل أن يتمكن من وضع خط على السياسة الديغولية خارج أوربا. إلا أن وجهات النظر بين الديغوليين والشيوعيين لن تتطابق"[١٢].

أما عن المغزى من انتخاب جورج بومبيدو، وترقب الرأي العام العربي لمعرفة الرئيس الجديد والخطوط العريضة التي سيحددها لسياسته، فقد نشرت مجلة المصور مقالة نشرت في ١٦ جوان ١٩٦٩، ركزت فيها على استشراف المحافظة على مبادئ السياسة العربية التي انتهجها ديغول: "فاز بومبيدو بسبب الاعتدال الذي تحلى به طوال الحملة الانتخابية، فقد التزم بإتباع التوجهات الرئيسية لسياسة ديغول، عكس الوعود التي أطلقها منافسه تجاه أزمة الشرق الأوسط"[١٣]. وهكذا كانت نتائج التصويت في الدور الأول في ١ جوان ١٩٦٩ ذات مغزى في التفاف غالبية الشعب الفرنسي حول خليفته جورج بومبيدو، وأكدت نتائج التصويت في الدور الثاني في ١٥ جوان ١٩٦٩ على استمرارية الديغولية بدون ديغول.

ثانيًا: البعد المتوسطي والحظر الشامل على تسليح إسرائيل في سياسة بومبيدو عام ١٩٦٩

١/٢-البعد المتوسطي في سياسة الرئيس جورج بومبيدو

تميز سلوك الرئيس جورج بومبيدو بالتحرك في اتجاه يناسب إمكانيات الرأسمالية الفرنسية، فإذا كان محتوى السياسة الداخلية قد استمر على الخط الديغولي، فإن السياسة الخارجية فقدت كثيرا من بصمة ديغول، لأن جورج بومبيدو ركز اهتمامه على قضايا تدخل في صميم انشغالات فرنسا[١٤]، وإذا كان ديغول جعل توجهاته العربية ضمن استراتيجية شاملة تستهدف البحث عن مركز قيادي لفرنسا، فإن جورج بومبيدو سعى إلى تدعيم هذه السياسة التي تقاطعت مع طموحاته المتوسطية. والحقيقة أن حركة الطلبة والعمال في ماي ١٩٦٨ كشفت بوضوح عن تردد الرأسمالية الفرنسية في تبني استراتيجية مستقلة تدخلها في منافسة شديدة مع الرأسمالية الأمريكية، ولذلك انتهج الرئيس جورج بومبيدو سياسة فرنسية تستهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية ومبررًا هذا التوجه بقوله: "لأن البحر المتوسط لنا تقليديًا حضور في جزئيه الشرقي والغربي"[١٤].

من هذا المنطلق عمل الرئيس جورج بومبيدو على إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع المغرب التي قطعت بسبب قضية المعارض المغربي المهدي بن بركة[١٥]. وفي الوقت نفسه بذل الرئيس الفرنسي جهده للحيلولة دون تدهور العلاقات مع الجزائر بسبب الخلافات التي أثيرت في المفاوضات حول البترول والهجرة. وفي هذا الصدد أعلن رئيس الحكومة جاك شابان دلماس: "إن البترول لا يمثل كل شيء بين الجزائر وفرنسا، فالتعاون سيستمر كلما كان الصالح العام يتطلب ذلك"[١٦].

الجدير بالذكر أن أزمة الطاقة أشعرت فرنسا بمدى تبعيتها في هذا المجال، ومن ثم كان سعي الحكومة الفرنسية نحو البحث عن مصادر جديدة في العالم العربي لتغطية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة المستهلكة على غرار الاتفاق الذي أبرمته فرنسا مع الجزائر عام ١٩٦٥ ومع العراق عام ١٩٦٨ لتغطية احتياجاتها النفطية[١٧].

٢/٢-الحظر الشامل على تسليح إسرائيل في سياسة الرئيس جورج بومبيدو

بعد مرحلة من التردد أملتها ظروف الحملة الانتخابية، حدد الرئيس جورج بومبيدو موقفه من الصراع العربي الإسرائيلي في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١٠ جويلية ١٩٦٩: "لا يمكن إعادة النظر في السياسة الفرنسية، وكل ما يمكن التفكير فيه هو الرجوع إلى نظام الحظر الجزئي الذي كان قائما. وأقصى ما يمكن أن أفعله هو أن أوافق على العودة إلى حظر انتقائي على الأسلحة"[١٨]. فإذا كانت الضغوط الإسرائيلية قد نجحت في استمرار الحصول على قطع الغيار الحربية من فرنسا، إلا أن إسرائيل فشلت في استصدار قرار فرنسي ينص على إلغاء الحظر الشامل الذي فرضه الرئيس الفرنسي السابق على بيع ٥٠ طائرة ميراج لإسرائيل[١٩]. وعندما اتضحت توجهات الرئيس جورج بومبيدو تجاه الدول العربية من خلال زيارة وزير الدولة الفرنسي أندري بيتانكور[٢٠] إلى القاهرة ولقائه الرئيس جمال عبد الناصر[٢١]، تحركت الدعاية الإسرائيلية للنيل من سمعة الدبلوماسية الفرنسية، فقد تهجم وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان على الحكومة الفرنسية،

قائلا: "إننا نشعر بالأسف في الوقت الذي يقوم فيه وزير فرنسي بزيارة للقاهرة"[٢٢].

للحقيقة استهدفت الدعاية الإسرائيلية ثلاثة أهداف: الانتقاص من سمعة فرنسا الدولية كدولة كبرى، وتشويه سمعة السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط، والضغط على فرنسا لرفع الحظر الشامل عن طائرات ميراج. وتركزت السياسة الفرنسية الجديدة في عهد الرئيس جورج بومبيدو على نقطتين أساسيتين: الأولى التأكيد على عدم شرعية احتلال الأراضي العربية بالقوة، والثانية التأكيد على حرية العبور في الممرات المائية[٢٣].

في ١٣ نوفمبر ١٩٧٠ قرر الرئيس جورج بومبيدو تسوية قضية بيع طائرات ميراج لإسرائيل، حيث عرضت الحكومة الفرنسية شراء الطائرات من إسرائيل بمبلغ ٦٠ مليون دولار لسلاح الجو الفرنسي[٢٤]، إلا أن إسرائيل رفضت العرض الفرنسي في البداية مدعية بأن فرنسا مدينة لها بطائرات وليس بثمنها. وفي شهر جانفي ١٩٧١ ضغط الوفد الإسرائيلي في المفاوضات على الوفد الفرنسي لتقديم تنازلات بدفع المبلغ الأصلي المقدر بـ٥٠ مليون دولار، مضافا إليه غرامة ٧ % عن تجميد فرنسا للمبلغ المدفوع. كما اشترطت إسرائيل أن يراعى عند دفع قيمة الفائدة عند تغيير قيمة الفرنك. وأن دفع المبلغ يجب أن يكون بالفرنك الفرنسي وليس بالدولار، وبذلك تحملت الخزينة الفرنسية تسديد مبلغ ٧٥ مليون دولار[25]. وانتهت المفاوضات في ١٥ فيفري بالتوقيع على الاتفاق الذي نص على أن تسدد فرنسا لإسرائيل مبلغ ٢٩٠ مليون فرنك فرنسي ثمن الطائرات، و٩٠ مليون فرنك قيمة الغرامة على المبلغ الأصلي[26].

وهكذا أثبت الواقع أن تخفيف الحظر الشامل على بيع الأسلحة لإسرائيل تجاوزته المستجدات الإقليمية التي ظهرت في حدثين هما: صفقة بيع طائرات ميراج لليبيا، والقرصنة الإسرائيلية لتهريب الزوارق الحربية من ميناء شربورغ الفرنسي. فما هي تأثيرات الحدثين على استمرارية الإرث الديغولي في عهد الرئيس جورج بومبيدو؟ وكيف كان موقفه تجاه اللوبي الإسرائيلي داخل فرنسا وخارجها؟

٣/٢-صفقة بيع طائرات ميراج لليبيا (١٩٦٩-١٩٧١)

ساعدت التحولات السياسية في ليبيا غداة الانقلاب في ١ سبتمبر ١٩٦٩ الذي أطاح بالملكية إلى تزايد اهتمام فرنسا بهذه الدولة العربية المصدرة للبترول والمطلة على البحر الأبيض المتوسط. يضاف إليها جلاء القوات الأمريكية والبريطانية عن ليبيا عام ١٩٧٠، شجع الحكومة الفرنسية على إجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة الليبية مع نهاية عام ١٩٦٩ لبيعها طائرات ميراج بقيمة ٩٠٠ مليون فرنك، وعندما أعلنت الحكومة الفرنسية في ٩ جانفي ١٩٧٠ عن إبرام صفقة بيع مائة وعشرة طائرة لليبيا. سارعت الدعاية الإسرائيلية إلى إثارة هذه القضية لدى الولايات المتحدة وبريطانيا[٢٧]. مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى الدفاع عن وجهة نظرها أنه إذا لم تبع فرنسا الأسلحة إلى ليبيا فإنها ستتوجه إلى الاتحاد السوفيتي[٢٨]. وعبر الرئيس جورج بومبيدو عن موقفه قائلا: "هناك مصالح اقتصادية دفعت فرنسا للموافقة على بيع طائرات ميراج إلى ليبيا، لأنها خشيت أنه إذا لم تبادر إلى بيع السلاح الفرنسي إلى ليبيا أن تبيعها بريطانيا أو دول غربية أخرى. وبذلك تخسر فرنسا صفقة مهمة بالنسبة لاقتصادها، فضلا عن أن ليبيا دولة مصدرة للبترول"[٢٩].

(٣/٢) ١-الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لصفقة بيع ميراج لليبيا

كانت الاستجابة الفرنسية لبيع ليبيا طائرات حربية من طراز ميراج، نتيجة لعوامل اقتصادية واستراتيجية، من الناحية الاقتصادية، فإن هذه الصفقة أريد لها تمكين فرنسا من تغطية العجز الحاصل في الميزان التجاري مع ليبيا والذي قدر وقتذاك بقيمة ٨٣١ مليون دولار، ومن ناحية ثانية، فإن هذه الصفقة أريد لها أن تجعل فرنسا في وضعية مريحة أثناء المفاوضات الجارية وقتذاك مع الحكومة الجزائرية حول ملف الطاقة، إضافة إلى استفادة ليبيا من مصدر جديد للتسلح بعد توتر العلاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا بعد جلاء قواتهما من ليبيا[٣٠].

وهكذا اتسعت دائرة الأرث الديغولي في اكتساب مناطق نفوذ جديدة في العالم العربي، لأن ليبيا تعتبر همزة وصل بين المشرق والمغرب في العالم العربي.

أما من الناحية الاستراتيجية، فإن هذه الصفقة كانت محاولة فرنسية لقطع الطريق أمام النفوذ السوفيتي في المنطقة، فمن الطبيعي أن رفض فرنسا بيع هذه الطائرات كان سيدفع ليبيا إلى التوجه نحو الاتحاد السوفيتي، ولذلك اعتقدت فرنسا أنها بهذه الصفقة حافظت على النفوذ الغربي، واكتسبت لنفسها موقعا متميزا في حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد قدم الرئيس جورج بومبيدو تبريراته ومنها[٣١]: استبعاد وجود أي علاقة بين الصفقة والصراع العربي الإسرائيلي، وطالما أن ليبيا قدمت عرضا في هذا المجال، فإن فرنسا لا يمكن لها أن تفوت هذه الفرصة، وأن هذه الصفقة ستسمح لفرنسا تأكيد حضورها في العالم العربي، فضلا عن الأهمية الاقتصادية لبترول ليبيا بالنسبة لفرنسا وأوروبا.

لم يخرج عن هذا الموقف التبريري رئيس الحكومة شابان دلماس عندما رد على منتقدي هذه الصفقة بتاريخ ١٧ جانفي ١٩٧٠، حيث قال: "إن طائرات ميراج هذه لن تستعمل لتصعيد الصراع العربي الإسرائيلي. فالحكومة الليبية طلبتها بهدف دعم دفاع وأمن ليبيا. وإن ليبيا في طلبها للأسلحة قد فضلتنا على الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي. واعتبارا إلى أن ذلك يتوافق أساسا مع سياسة فرنسا في بعدها المتوسطي والتي ترتكز بالدرجة الأولى على إقرار الأمن في الحوض الغربي". وفي ٢١ جانفي أعلن وزير الدفاع ميشيل دوبريه في البرلمان الفرنسي: "أن فرنسا وافقت على بيع ليبيا ١٠٠ طائرة حربية منها: ٥٠ طائرة ميراج-٥، و٣٠ طائرة ميراج-٣ الاعتراضية، و٢٠ طائرة تدريب". وركز الوزير الفرنسي على البعد التجاري للصفقة، حيث أن بيع السلاح يفتح لفرنسا أسواقا جديدة، بينما جاء احتجاج الولايات المتحدة وبريطانيا خشية المنافسة الفرنسية، كما أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أعلنا عن استعدادهما لتزويد ليبيا بطائرات حديثة وبأعداد كبيرة[٣٢].

وهكذا بررت الحكومة الفرنسية إبرام هذه الصفقة كون ليبيا ليست من دول المواجهة مع إسرائيل، كما أن المفاوضات التي انطلقت في ١٥ ديسمبر ١٩٦٩ بشأن الصفقة قد انتهت بالتوقيع على الاتفاقية في ٦ جانفي ١٩٧٠ بقيمة ٨٠٠ مليون فرنك فرنسي على أن يبدأ التسليم في مطلع عام ١٩٧١، وأن هناك شرط في الاتفاقية ينص على منع انتقال الطائرات إلى طرف ثالث. وكشف بومبيدو خلفية الاحتجاج الإسرائيلي بقوله: "بصراحة لا اعتقد بأن إسرائيل خائفة من الطائرات الليبية والعكس أنها تثير الضجة من أجل الحصول على الطائرات الأمريكية"[٣٣].

يبدو أن وجهة نظر الرئيس الفرنسي كانت سليمة بالنسبة للضجة التي أثارتها إسرائيل حول الصفقة مع ليبيا، لأنها في الوقت الذي كانت تنتقد فيه فرنسا، كانت تجري مفاوضات مع الولايات المتحدة للحصول على طائرات فانتوم المتطورة. وبقيت قضية طائرات ميراج العقبة الرئيسية في طريق العلاقات الفرنسية-الإسرائيلية، ولم تنته، إلا بعد أن تراجعت فرنسا عن الحظر الشامل لتسليح إسرائيل عام ١٩٧١، عندما أعلنت عن استعدادها بيع الأسلحة إلى كل دول الشرق الأوسط.

٤/٢-القرصنة الإسرائيلية لتهريب الزوارق الحربية من ميناء شربورغ عام ١٩٦٩

جاء رد الفعل الإسرائيلي على السياسة العربية للرئيس جورج بومبيدو بقرصنة لتهريب الزوارق الحربية الخمسة في أواخر سنة ١٩٦٩ من ميناء شربورغ الحربي الواقع شمال غرب فرنسا، وتحويل مسارها إلى ميناء حيفا، رغم أن هذه الزوارق كانت تخضع للحظر الشامل والمشدد من السلطات الفرنسية، وكانت هذه القرصنة إحدى القضايا الأكثر غموضا في قرصنة المساد الإسرائيلي للأسلحة الفرنسية[٣٤].

(٤/٢) ١-الظروف المحيطة بقرصنة الزوارق الحربية الفرنسية

عندما فشلت إسرائيل في الضغط على الحكومة الفرنسية برفع الحظر الشامل[٣٥]. نجحت أثناء شهر أكتوبر ١٩٦٩ في سرقة تصميم محركات طائرات ميراج من سويسرا[٣٦]. وكانت الزوارق الخمس ضمن صفقة

١٢ زورقا حربيا كانت إسرائيل قد أوصت عليها واستلمت سبعة منها، ولكن عندما فرض ديغول الحظر الشامل على إسرائيل منعت الزوارق الخمس من مغادرة الميناء الفرنسي وتبلغ حمولتها ٢٥٠ طن ومزودة بصواريخ بحر- بحر إسرائيلية الصنع والتي يبلغ مدى الواحد منها ما بين ٥ كلم و٢٠ كلم على ارتفاع ١٥ قدما من سطح البحر، مما يجعل اعتراضه صعبا. وباستطاعة هذه الزوارق الإبحار بسرعة تبلغ ٤٠ عقدة ومداها الأقصى ٣٧٠٠ كلم، وهي شبيهة بزوارق خفر السواحل السوفيتية المستعملة في مصر. ثم خططت لتهريب الزوارق الحربية من فرنسا[٣٧]. ويبقى السؤال الرئيسي مطروحا حول الخلفية التي دفعت إسرائيل للقيام بهذه القرصنة في بلد كان بمثابة حليف استراتيجي لها. ولماذا حدثت قرصنة هذه الزوارق رغم يقظة السلطات الأمنية الفرنسية في ميناء شربورغ؟ وما هو الظرف السياسي والعسكري الذي أحاط ببناء هذه الزوارق؟ وما هو دور صاحب الورشة البحرية فليكس أميوت (Félix Amiot) في ميناء شربورغ؟ وما هو الصدى العالمي للقرصنة؟ وهل أنهت هذه القضية بصفة دائمة علاقات التحالف بين فرنسا وإسرائيل؟ وما هو دور هذه الزوارق في حرب أكتوبر ١٩٧٣؟

تعود صفقة إسرائيل لشراء الزوارق الحربية الفرنسية إلى عام ١٩٦٠ لوضع استراتيجية بحرية كانت تستهدف استكمال الاستعدادات الإسرائيلية بقصد الالتفاف على الحظر والعمل على تطوير نظام قادر على التفوق على فعالية الزوارق الحربية العربية، وكلفت إسرائيل مردخاي ليمون وكيلها الدائم لدى وزارة الدفاع الفرنسية لإبرام صفقة شراء ١٢ زورقا، وكان يقيم علاقات وثيقة مع الحكومة الفرنسية في باريس رغم الحظر حيث كانت له اتصالات مع علية المجتمع الفرنسي[٣٨] وتمت في عقدين: الأول مؤرخ في ٢٦ جويلية ١٩٦٥ والثاني مؤرخ في ١٤ مارس ١٩٦٦ وأسند بناء هذه الزوارق في ١١ أفريل ١٩٦٧ إلى مؤسسة البناءات الميكانيكية للنورماندي CMN الشهيرة بمؤسسة Amiot في ميناء شربورغ[٣٩]. وكان التعجيل بتنفيذ صفقة بناء الزوارق الحربية لإسرائيل بسبب التطور الذي حققته مصر وسورية في استخدام زوارقها الحربية المجهزة بصواريخ سوفيتية، وتجلى ذلك في نجاح الزوارق المصرية في إغراق الطراد الإسرائيلي إيلات في أكتوبر ١٩٦٧ قرب بور سعيد أثناء حرب الاستنزاف (١٩٦٧-١٩٧٠)[٤٠].

استلمت إسرائيل سبعة زوارق حربية فرنسية قبل قرار الرئيس شارل ديغول فرض الحظر الشامل في ٣ جانفي ١٩٦٩ عقب الغارة الصهيونية على بيروت في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٨، واتصل موردخاي ليمون بمدير البعثة البحرية في شربورغ لاستشارته بنقل الزوارق الخمسة التي شملها الحظر الشامل بسرعة خارج فرنسا وفي ١٦ ديسمبر ١٩٦٩ تم بناء الزورق الأخير. وكانت خطته تقوم على إنشاء شركة نرويجية وهمية لهذا الغرض في بنما تحت اسم Star boat and Oil Drilling Company، ثم تتقدم بعرض شراء الزوارق، للقيام بأعمال التنقيب عن البترول في بحر الشمال. واقترح صديق ليمون ربط الاتصال مع Martin Siemm مدير الشركة النرويجية الوهمية والذي كان تردد على إسرائيل. وتم ترتيب اللقاء في مطار كوبنهاغن أين قدم له ليمون التفاصيل لمخططه: تبيع إسرائيل الزوارق إلى سيام قبل إعادة شرائها سرا. أما فليكس أميوت صاحب الورشة البحرية في شربورغ، فقد تورط في العملية عندما أبلغه سيام النرويجي عن رغبته في شراء الزوارق[41].

وهكذا تم التوقيع على عقدين في منتصف ديسمبر ١٩٦٩: الأول يلغي الصفقة الإسرائيلية، والآخر يؤكد شراء الزوارق من طرف شركة Star boat النرويجية. على أن يجتمع ليمون وسيام وأميوت من جديد للتوقيع على الوثائق السرية التي تلغي الصفقة الوهمية[٤٢]. وفي ليلة ٢٤ إلى ٢٥ ديسمبر، تسلل كومندوس من البحرية الإسرائيلية إلى ميناء شربورغ على الساعة الثانية صباحا منتحلين صفة بحارة نرويجيين لإخراج الزوارق الخمسة Hamit, Herev, Hez, Sufaz, Gash ثم قاموا بتحويلها عبر المحيط الأطلسي مرورا بميناء لشبونة في البرتغال وعبر مضيق جبل طارق والبحر الأبيض المتوسط ووصلوا بها في ١ جانفي ١٩٧٠ إلى ميناء حيفا، ولا شك أن الدعم اللوجيستي الأمريكي والبريطاني كان العامل الرئيسي في مساعدة إسرائيل على الإفلات من

الرقابة الفرنسية طيلة مسار القرصنة البحرية[٤٣]. يُنظر الخريطة المرفقة (JEPG)

وهكذا برزت خطورة استخدام هذه الزوارق الحربية في المعارك البحرية ضد الاعتداءات الإسرائيلية أثناء حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣، مع الأسطول السوري قرب اللاذقية، ومع الأسطول المصري قرب دمياط.

(٤/٢) ٢-كشف قضية القرصنة الإسرائيلية للزوارق الحربية الفرنسية

انكشفت قضية القرصنة الإسرائيلية للزوارق الحربية الفرنسية يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٦٩ عن طريق برقية من الوكالة المركزية للصحافة ACP وكان وراءها صحافيون في جرائد محلية بمدينة شربورغ الفرنسية. فأحدث الخبر صدى عالميا واسعا، وتساءلت الصحافة عن حقيقة كفاءة السلطات الفرنسية في الكشف عن ملابسات عملية القرصنة التي نفذها الإسرائيليون في بلد يعتبر حليفا لإسرائيل[٤٤]. واستعجل وزير الدفاع الفرنسي ميشيل دوبريه التعرف على المسؤولين المتواطئين مع الموساد، وتمت معاقبة الجنرال غازيل، والمهندس الجنرال لويس بونت العضوين البارزين في اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة ببيع العتاد الحربي. وقدمت ثلاث تفسيرات حول هذه القضية منها:

التفسير الأول الذي اعتبر أن إسرائيل التي استفادت من التواطؤ الفرنسي، قامت بهذه العملية معتقدة أنها ستتم دون أن تثير الانتباه، غير أن هذا التفسير يبدو ضعيفًا بالنظر إلى أن الظرف السياسي والعسكري السائد وقتذاك لم يكن يسمح لإسرائيل بالإقدام على هذه العملية التي لا تتناسب مع نتائجها المحتملة[٤٥].

أما التفسير الثاني الذي ربط بين هذه العملية ومشروع روجرز الذي طرحه وزير الخارجية الأمريكي لحلحلة أزمة الشرق الأوسط من حالة اللاحرب واللاسلم، واعتمد أساسا على أن قبول هذا المشروع من طرف مصر والأردن، وبموافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا سيجعل إسرائيل في وضعية دبلوماسية صعبة. وكانت هذه القرصنة تستهدف زيادة التوتر في العلاقات مع فرنسا كخطوة لنسف المبادرة الفرنسية بالمشاورات الرباعية، وذلك من خلال إبراز هذه المشاورات، وكأنها إطار متحيز للعرب وغير متوازن[٤٦].

أما التفسير الثالث، فقد استنتج أن هذه القرصنة لم تكن سوى جزء من عملية كبيرة استهدفت قرصنة خمسين طائرة ميراج الخاضعة للحظر الشامل. واستند أصحاب هذا التفسير على وقائع تفيد بأنه في منتصف شهر ديسمبر ١٩٦٩ وصلت إلى فرنسا مجموعة طيارين إسرائيليين للتدرب على طائرات ميراج التي تم نقلها بناء على اقتراح من مردخاي ليمون-المسؤول الإسرائيلي على بعثة الشراء المعتمد لدى وزارة الدفاع الفرنسية-إلى قاعدة جوية في كورسيكا جنوب فرنسا، حيث يتم نقلها إلى إسرائيل، غير أن هذا التفسير عار عن الصحة، ولم يتم قرصنة الطائرات، لأن الحكومة الفرنسية كانت في التفاوض مع إسرائيل لتسوية هذه القضية، وهذا ما تم فعلاً[٤٧].

(٤/٢) ٣-رد الفعل الفرنسي على قرصنة الزوارق

آثرت الدبلوماسية الفرنسية الصمت بعد تأكيد خبر قرصنة الزوارق ووصولها إلى ميناء حيفا. واتهمت الصحف الفرنسية جهات في وزارة الدفاع بالعمل على تسهيل قرصنة الزوارق. وهذه ليست المرة الأولى التي يتهم فيها الجيش الفرنسي بهذا الاختراق الإسرائيلي، حيث اعترف الرئيس شارل ديغول بتغلغل اللوبي الإسرائيلي في قيادة الجيش الفرنسي[٤٨]. ومع تزايد الاتهامات ضد المسؤولين الفرنسيين قدم لويس تيرينوار رئيس جمعية الصداقة الفرنسية-العربية سؤالاً في البرلمان حول هذه القضية، وصرح في ٢٩ ديسمبر ١٩٦٩ بأن: "القضية توحي، إما أن الحكومة راغبة في رفع جزئي للحظر، وذلك أمر غير مستبعد، أو أنها خدعت من قبل الموساد مع وجود تواطؤ على مستوى عال". وانتهى الصمت الرسمي في ٣١ ديسمبر عندما اجتمعت الحكومة لمناقشة قضية تهريب الزوارق، وصرح الناطق الرسمي أليو هامون بأن: "الحكومة قررت بناء على اقتراح رئيس الحكومة ووزير الدولة المكلف بشؤون الدفاع إعفاء الجنرال غازيل الأمين العام لوزارة الدفاع والمهندس الجنرال مدير الشؤون الدولية في وزارة الدفاع، ورئيس لجنة المعدات من جميع مهامه[٤٩].

وأوضح الرئيس جورج بومبيدو بأن: "هذا الحادث لن يؤثر على المبادئ الأساسية في السياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وسوف تستمر فرنسا في تقديم مساهمتها لإيجاد سلام عادل ودائم وفق السعي المشترك للدول الأربع الكبرى بقصد تطبيق قرارات مجلس الأمن"(٥٠).

كما أن بعض الديغوليين اتهموا الأسطول السادس الأمريكي بمساعدة إسرائيل في عملية القرصنة وتأمين حماية للزوارق الخمس خلال مسار تهريبها إلى ميناء حيفا. ولم يكن التورط الأمريكي جديدا في الدعم المكشوف للكيان الإسرائيلي ضد فرنسا في عهد الرئيس جورج بومبيدو، بل أن الرئيس السابق شارل ديغول اتهم الولايات المتحدة في حرب جوان ١٩٦٧ باستخدامه تعبير dans le jeu أثناء استقباله للسفير الجزائري رضا مالك(٥١).

مهما تكن خلفية هذه القرصنة، فقد كشفت ملابساتها عن أمرين هما:

- الأول الاستقبال الذي خصصته إسرائيل لهذه الزوارق كشف النوايا الإسرائيلية المبيتة في إحراج فرنسا. مما دفع الحكومة الفرنسية إلى تشديد موقفها، والتخلي عن إمكانية تخفيف الحظر الشامل على بيع الأسلحة لإسرائيل.
- والثاني السهولة التي تمت بها هذه القرصنة، كشف عن مدى تغلغل اللوبي الإسرائيلي على مستوى عال داخل فرنسا. فقد أماط أحد المسؤولين الفرنسيين عن منطقة المانش عشر سنوات بعد حادث القرصنة اللثام عن مساهمة بعض الشخصيات الفرنسية في التغطية على هذه القرصنة. كما دلل هذا الحادث على الصعوبات التي كانت تعترض الحكومة الفرنسية في صياغة سياستها تجاه العالم العربي، وخاصة أمام قوة النفوذ الإسرائيلي وتغلغله في المصالح الحكومية المؤثرة في صنع القرار الفرنسي، والذي كان يضغط باستمرار على الحكومة وإبرازها كمناهضة لإسرائيل ومساندة للدول العربية، وكانت إسرائيل قد أحضرت معها بعثة تلفزيونية لتصوير مراحل التهريب لتستفز السلطات الفرنسية(٥٢). وهو ما تجلى في الضجة التي أثارتها إسرائيل عشية إبرام صفقة طائرات ميراج مع ليبيا كما سبقت الإشارة إليه.

ثالثًا: دور اللوبي اليهودي في عرقلة زيارة الرئيس جورج بومبيدو للولايات المتحدة عام ١٩٧٠

ارتبطت الحملة الإسرائيلية على الحكومة الفرنسية بعد قرارها بيع طائرات ميراج إلى ليبيا، فقد اجتمعت الجالية اليهودية الأمريكية في واشنطن في ٢٦ جانفي ١٩٧٠، وأعلنت مناهضتها للسياسة العربية للرئيس جورج بومبيدو، وطالبت برفع الحظر الشامل ضد إسرائيل. وبدأ اللوبي اليهودي بتهيئة الرأي العام الأمريكي ضد فرنسا ورئيسها عشية زيارته إلى الولايات المتحدة. إلا أن الرئيس جورج بومبيدو حاول احتواء الحملة الإسرائيلية بالدفاع عن صفقة بيع الأسلحة لليبيا أمام وسائل الإعلام الأمريكية، قائلاً: "إذا لم تقدم فرنسا السلاح، فإن هناك دولا أخرى مستعدة لتقديمه". كما أبرز الأهمية الاستراتيجية لبترول ليبيا بالنسبة لفرنسا وأوروبا الغربية بالنظر إلى قرب مصادره من موانئ الاستهلاك على البحر الأبيض المتوسط، وبالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، أكد بومبيدو: "أن فرنسا ترفض الاعتراف بالاحتلال، وأن التسوية السلمية يجب أن تكون مقبولة من الأطراف المعنية"(٥٣).

ونصح وزير الخارجية ميشال جوبير ومستشارو الرئيس جورج بومبيدو بخطورة فشل الزيارة والخطر الممكن حصوله خلالها، وطلبوا منه بضرورة إلغائها، أو على الأقل اختصارها لأسباب أمنية، إلا أن الرئيس الفرنسي كان يعتقد أن هذه الزيارة ضرورية لتوطيد العلاقات الأمريكية-الفرنسية، وحتى لا يظهر أنه رضخ للتهديدات الإسرائيلية. ولم تنفع المحاولات الفرنسية للتخفيف من حدة الانتقادات الإسرائيلية في الولايات المتحدة، واستقبلت الجالية اليهودية الأمريكية الرئيس جورج بومبيدو في ٢٢ فيفري ١٩٧٠ بمظاهرة معادية(٥٤).

كما وقع مئة نائب أمريكي عريضة مناهضة لفرنسا. ورفض رئيس بلدية نيويورك ورئيس بلدية شيكاغو استقبال الرئيس جورج بومبيدو احتجاجا على الزيارة،

ونشرت مجلة نيويورك تايمز المقربة من الحزب الديمقراطي صفحة كاملة بالفرنسية في ٢٢ فيفري ١٩٧٠ تحت عنوان J'accuse «إني أتهم". وكان الغرض الصهيوني من ذلك العنوان التذكير بقضية محاكمة الضابط اليهودي دريفوس في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر، وهي إلصاق تهمة معاداة السامية من ذلك الوقت إلى يومنا هذا بكل سياسي أو كاتب في العالم وفي فرنسا على وجه التحديد ينتقد سياسية إسرائيل العدوانية في العالم العربي، وما جرى للجنرال ديغول بعد المؤتمر الصحفي في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ حتى استقالته عام ١٩٦٩ خير دليل على ما نذهب إليه، وصفت فيه موقف الرئيس الفرنسي تجاه إسرائيل بالجريمة في حق الإنسانية، واتهمته باستغلال العصبية ضد إسرائيل لملء جيوب فرنسا، وكان هذا إعلان غير مباشر بمقاطعة المنتجات الفرنسية[٥٦].

في ٢٣ فيفري ١٩٧٠، عقد الرئيس جورج ومبيدو مؤتمرا صحفيا في نادي الصحافة الأمريكي، أكد فيه: "أن فرنسا لا تملك حلاً سحريًا لحل الصراع العربي الإسرائيلي"، وفي ٢٥ فيفري، عقد الكونغرس الأمريكي جلسة خاصة لاستقبال الرئيس جورج بومبيدو قاطعها عدد محدود من النواب والشيوخ تجاوبًا مع دعوة المنظمات اليهودية، إلا أن جورج بومبيدو ألقى كلمة تحدث فيها عن موقف بلاده من الصراع العربي الإسرائيلي، قائلا: "إن هدف فرنسا هو البحث عن سلام عادل ودائم"[٥٧].

وكانت أعنف المظاهرات العدوانية التي واجهت الرئيس الفرنسي والوفد المرافق هي التي حدثت في شيكاغو في ٢٧ فيفري ١٩٧٠ عند الفندق الذي كان من المقرر أن ينزل فيه، حيث تظاهر حوالي عشرة آلاف شخص كانوا يهتفون: "العار عليك يا بومبيدو كم من الليبيين ماتوا في سبيل فرنسا...بيتان وقال وبومبيدو خونة فرنسا والإنسانية"، وتهجم المحتجون على بومبيدو وعقيلته بعد أن نجحوا في اختراق نطاق الحراسة حوله، والوصول إليهم، وقذفوهم بالبيض الفاسد والطماطم وهم يصرخون بعبارات نابية، وأمسك البعض منهم بالسيدة بومبيدو. وبدا على الرئيس الفرنسي مرارة قوية نتيجة المظاهرات، وشاهد الفرنسيون على شاشات التلفزيون رئيسهم مع حرمه يحيط بهم المتظاهرون الساخطون من كل جانب[58]. كتب وزير الخارجية ميشال جوبير في مذكراته عن الرئيس جورج بومبيدو أنه: "لم يره طيلة السنوات التي عمل معه متأثرا بسبب تهجم المتظاهرين على عقيلته"[٥٩].

في ٢٨ فيفري ١٩٧٠ طلب الرئيس جورج بومبيدو من وزير خارجيته ميشال جوبير تحضير عودة السيدة بومبيدو لباريس والتي أعلنت أنها: "لن تعود إلى بلد لم تراع فيه ضيافة زوجها". ووضف الرئيس جورج بومبيدو تلك المظاهرات بأنها: "وصمة عار على جبين الولايات المتحدة وتسيء إلى قضية المتظاهرين، ولكنها لا تسيء للصداقة الفرنسية الأمريكية". وحاول الرئيس جورج بومبيدو مغادرة الولايات المتحدة، وقطع زيارته الرسمية لها، إلا أن انتقال الرئيس ريتشارد نيكسون إلى نيويورك لمقابلته، وتقديم اعتذار رسمي له عما حدث، وحضوره الحفل الذي أقيم على شرف الرئيس الفرنسي ساعد على تلطيف الجو، إلا أن جورج بومبيدو ألغى الاجتماع الذي كان مقررا مع زعماء المنظمات اليهودية في نيويورك بسبب مقاطعة رئيس بلديتها، وحاكم الولاية اليهودي روكفلر عن حضور مأدبة العشاء التي أقيمت على شرفه. وأثار إلغاء الاجتماع الزعماء اليهود ووصفوه "بالفظاظة"، وأنه "ساءهم هذا التصرف غير الأخلاقي"[٦٠].

أما رئيس بلدية شيكاغو، فقد انتقد اعتذار نيكسون لبومبيدو بقوله: "لم يحدث أي شيء في شيكاغو خلال زيارة بومبيدو. وإن شعوري الخاص هو أنه يتوجب تقديم التهاني لأولئك الذين تظاهروا وللطريقة المنظمة التي مارسوا بها حقوقهم كمواطنين". وغادر الرئيس جورج بومبيدو الولايات المتحدة بسرية تامة، بعد أن أهين هو والوفد المرافق عدة مرات من طرف الجاليات اليهودية الأمريكية، ومما قاله عند مغادرته نيويورك: "لن يجعلوا مني معاديا للسامية". وعلل موقفه من عدم مقابلته لزعماء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، قائلا: "هناك شيء غير مرض في مقابلة ممثلي جالية يبدون معتدلين ومتفهمين، حيث تكون على اتصال مباشر معهم، ومن ثم يسمحون بتنظيم مظاهرات غير لائقة"[٦١].

ولاحقت الانتقادات الإسرائيلية الرئيس جورج بومبيدو حتى بعد عودته إلى بلاده، عندما علقت غولدا مائير على تصريحاته بقولها: "إن بومبيدو يعرف دون شك تاريخ الشعب الفرنسي وتاريخ فرنسا. غير أنه ليس ملزما بمعرفة تاريخ الشعب اليهودي، وربما كان عليه بالتالي أن يمتنع عن ذكر ما يجب أن نكون عليه"[٦٢]. ونتيجة للضغوط الإسرائيلية في فرنسا، تراجع الرئيس جورج بومبيدو عن تصريحه السابق حول إسرائيل، ومن دلائل هذا التراجع ما جاء في رد الناطق الرسمي باسم الحكومة جان بيليار: "ما قصده الرئيس من تصريحاته في الولايات المتحدة من مطالبته لإسرائيل التخلي عن الطابع العرقي والديني لها هو التوضيح الذي أعطاه الحاخام كوهين بعد مقابلته لبومبيدو"[٦٣].

ولتطويق الأزمة بين فرنسا وإسرائيل، تحركت الحكومة الفرنسية في ثلاثة اتجاهات[64]:

الاتجاه الأول علاقات فرنسا مع الولايات المتحدة، حيث أعلن الرئيس جورج بومبيدو عبر التلفزيون الفرنسي في ١٣ مارس ١٩٧٠ بأن: "زيارته للولايات المتحدة سمحت له بأن يتفهم موقف نيكسون". الاتجاه الثاني الصراع العربي الإسرائيلي، حيث جددت الحكومة الفرنسية في ٩ مارس ١٩٧٠ دعوتها للمشاورات الرباعية تجاه أزمة الشرق الأوسط. والاتجاه الثالث حاولت فرنسا تسوية قضية الميراج مع إسرائيل بالمفاوضات. وتمت الإشارة إليه.

رد الفعل العربي

كان لهذه الأحداث الثلاث صدى في الإعلام العربي، وخاصة استمرار الرئيس جوج بومبيدو في تبني الإرث الديغولي لتحقيق أهداف سياسة فرنسية متبصرة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي حتى وفاته سنة ١٩٧٤.

خَاتِمَةٌ

ما ميز الإرث الديغولي (١٩٥٨-١٩٦٩) أن انتخاب جورج بومبيدو الرئيس الثاني للجمهورية الخامسة، طرح تساؤلاً على الفاعلين السياسيين في فرنسا هل تتمكن الجمهورية الخامسة من الاستمرارية والصمود في وجه اللوبي اليهودي في فرنسا وإسرائيل المدعومين من طرف الولايات المتحدة وبريطانيا؟ والاستنتاج الذي توصلنا إليه في هذا المقال هو: أن خليفة ديغول الرئيس الرئيس جورج بومبيدو عمل على محورين اثنين أسس لهما سلفه: أولهما: انتهاج سياسة فرنسية عربية تمثلت في تبادل الزيارات الدبلوماسية بين فرنسا وعدد من البلدان العربية (مصر، سوريا، الأردن، العراق، لبنان والجزائر...). وثانيهما: الإبقاء على الحظر الجزئي لبيع الأسلحة لإسرائيل، مما ترتب عنه المساس بكرامة فرنسا التي أهينت مرتين: الأولى بقرصنة الزوارق الحربية الخمسة من الأراضي الفرنسية عام ١٩٦٩. والثانية بالتهجم على الرئيس الفرنسي وحرمه في شيكاغو من طرف الجالية اليهودية الأمريكية عام ١٩٧٠.

مهما يكن من أمر، التزام الرئيس جورج بومبيدو بالإرث الديغولي تجاه الصراع العربي الإسرائيلية (١٩٦٩-١٩٧٣)، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن سياسة الحظر الجزئي أو الشامل لم تكن كافية لردع إسرائيل. وتعزى عدم الكفاية في ردع الاعتداءات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ حرب جان ١٩٦٧، أن فرنسا لم تكن وحدها في الميدان.

كما أن الحظر الفرنسي لم يكن هو الجواب الصحيح والناجع للحد من عدوانية إسرائيل، فدون أن نحمل الرئيس السابق شارل ديغول النقائص الملقاة على اختلال التوازن بين أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، فإن موقفه الوسطي كانت له امتدادات لخليفته الرئيس جورج بومبيدو، ولكن رغم ذلك كان ثمنه غاليا على الرئيس شارل ديغول الذي تنحى مكرها وبشجاعة من سدة الحكم، من جهة، ومن جهة ثانية، كان مصير الرئيس بومبيدو في مواجهة تداعيات الحملة اليهودية في فرنسا وفي الخارج.

الاحالات المرجعية:

(١) الاتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية (UDR)، تنظيم ديغولي مدعوم من طرف الجمهوريين المستقلين، والأحرار التقدميين بقيادة فاليري جيسكار ديستان، يحظى بالأغلبية المطلقة في البرلمان (٦٠% من مقاعد البرلمان) منذ الانتخابات التشريعية المسبقة عام ١٩٦٨، (حيث قام الرئيس شارل ديغول بحل البرلمان ردا على أزمة ماي ١٩٦٨ وموقف أحزاب اليسار فيها). للمزيد، يُنظر:

Jean-François Sirinelli, Dictionnaire historique de la vie française au XXe siècle, Ed PUF, Paris 1995, pp 1218.

(2) Colloque de l'Association Georges Pompidou, Georges Pompidou et l'Europe, tenu à Paris en novembre 1993.

(3) L'Aurore, 9 mai 1969.

(5) Serge Rials, Les idées politiques du président Georges Pompidou, PUF, Paris, 1977, p 42.

(6) Http : //www.conseil-constitutionnel.fr/décision/1969/699.htm

(٧) **الأهرام**، ٢٩ أفريل ١٩٦٩.

(٨) **الجمهورية**، ٢٩ أفريل ١٩٦٩.

(٩) **النهار**، ٣٠ أفريل ١٩٦٩.

(١٠) **الأخبار**، ٣٠ أفريل ١٩٦٩.

(١١) **مجلة آخر ساعة**، ٢٩ أفريل ١٩٦٩.

(١٢) **الصياد**، ٢٥ ماي ١٩٦٩.

(١٣) **مجلة المصور**، ١٦ جوان ١٩٦٩.

(14) Daniel Collard, La Politique méditerranéenne et proche orientale de Georges Pompidou, in Politique étrangère, n°3, Paris, 1978, p 284.

(١٥) **المهدي بن بركة** (١٩٢٣ -١٩٦٥)، معارض مغربي، يساري التوجه، كان يناضل من اجل عقد قمة التضامن بين شعوب القارات الثلاث أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في هافانا عاصمة كوبا في أواخر أكتوبر ١٩٦٥، إلا أن تم اختطافه من باريس في ٢٩ أكتوبر ١٩٦٥، وقد أدى تورط بعض المسئولين المغاربة، واتهام ديغول صراحة للمغرب إلى قطع العلاقات بين فرنسا والمغرب. للمزيد يُنظر: https://www.marefa.org

(16) Joseph Limagne, France, Algérie : La fin des relations privilégiées, Revue française d'études politiques africaines, n°69, Paris, mai 1971, p 15.

(17) François Charbonnier, « Les Intérêts français dans les pays arabes », in La vie française, Paris, 16 janvier 1970.

(18) La Politique étrangère de la France, 2eme semestre 1969, Georges Pompidou, conférence de presse, Paris, 10 juillet 1969, Annexe n° 12, pp 39-40.

(١٩) موسى شحادة، "**علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠**"، سلسلة كتب فلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٣، بيروت، ماي ١٩٧١، ص ١٥٧.

(٢٠) **أندري بيتانكور** (١٩١٩-٢٠٠٧)، رجل دولة وصحافي، ديغولي التوجه، كان عضوا في حكومات روني كوتي وديغول وجورج بومبيدو. للمزيد يُنظر: Jean-François Sirinelli, Op-cit, p 136.

(٢١) **جمال عبد الناصر** (١٩١٨-١٩٧٠)، هو أحد الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو/ جويلية ١٩٥٢ التي أطاحت بالملكية في مصر، نادى بالقومية العربية باسم الناصرية، وعلى الصعيد الخارجي، شاركت مصر في مؤتمر باندونغ عان ١٩٥٥ الذي أوصى بدعم الحركات التحررية في إفريقيا وآسيا والتضامن الأفروآسيوي، كما واجهت مصر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ كرد فعل من القوى الغربية على قرار تأميم قناة السويس، استفاد الرئيس جمال عبد الناصر من ساسة الرئيس شارل ديغول المتوازنة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة ضبط النفس وعدم البدء بالحرب، ولكن الكيان الإسرائيلي الذي استفاد من التسليح الفرنسي طائرات ميراج الهجومية، لم يلتزم بطلب ديغول، وشن حربا خاطفة على مصر في ٥ جوان ١٩٦٧ ودول الطوق العربي، والتي أسفرت عن احتلال كامل فلسطين وسيناء والجولان. وخاضت مصر في عهد جمال عبد الناصر حرب الاستنزاف (١٩٦٧-١٩٧٠). للمزيد يُنظر: الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/2 تمت الزيارة يوم ١٩ جويلية ٢٠٢٣ على الساعة ٩,٦٥. صباحًا.

(٢٢) الأهرام، ٦ ديسمبر ١٩٦٩.

(23) La Politique étrangère de la France, Paris, 1er semestre 1970, p 65.

(24) La Politique étrangère de la France, Paris, 2eme semestre 1970, pp 210- 211.

(25) Le Monde, 16 février 1971.

(26) Le Monde, 18 février 1971.

(27 Entretien Maurice Schuman- Ambassadeur américain au Quai d'Orsay, Paris, 10 janvier 1970.

(28) Le Monde, 11-12 janvier 1970.

(29) Justin Lecarpentier, Georges Pompidou, Pour rétablir une vérité, éd Plon, Paris, 1982, p 188.

(30) Gabriel Bergougnoux, « Pompidou n'ose pas avouer sa politique », in, Témoignage Chrétien, Paris, 21 janvier 1970.

(31) Daniel Collard, op-cit, p 278.

(32) Le Monde, 13 janvier 1970.

(33) Le Monde, 21 février 1970.

(34) Paris-Match, « Les vedettes de Cherbourg », n°1079, Paris, 10 janvier 1970.

(٣٥) علما بأنها توقعت أن يبادر الرئيس الجديد إلى رفع الحظر الجزئي والحظر الشامل، وخاصة على طائرات الميراج، وكان بجورج ومبيدو رئيسًا للحكومة عندما فرض ديغول الحظر الجزئي عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من فرض الحظر، إلا أن إسرائيل كانت تستلم الأسلحة المختلفة خلال سنوات الحظر، وهو ما يمكن تفسيره بقوة النفوذ اليهودي في دواليب الحكومة الفرنسية. وهذا ما أعلنه وزير الدفاع ميشال دوبري أمام لجنة الدفاع البرلمانية بأن إرسال الأسلحة لإسرائيل لم يتوقف بشكل كامل. للمزيد يُنظر:

Frédéric Patard, L'aventure Amiot-CMN, (des hommes, le ciel et la mer), éditions des Champs, Paris, 1998, p 178.

(٣٦) موسى شحادة، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(37) Le Monde, 27 décembre 1969.

(38) Frédéric Patard, Op.cit, p 178.

(39) Jean-René Fenwick, Les vedettes de Cherbourg (une action du S.R israélien en France), Elsevier-Sequoia, Paris,1976, p 152.

(40) Historia, «Services secrets: les vedettes de Cherbourg», n° 289, Paris, décembre 1970, p 69.

(41) Historama, «Les dessous de l'affaire des vedettes de Cherbourg », n° 241, Paris 1971, p 27.

(42) Justin Lecarpentier, Rapt à Cherbourg (L'affaire des vedettes israéliennes), éd L'Ancre de Marine, Paris, 2009, p 345.

(43) Jean-Yves Brouard (de), « La fuite des vedettes de Cherbourg», Le Matin, Paris, 28 décembre 1984, p 345.

(44) Historia, «L'affaire des vedettes de Cherbourg», n° 475, Paris, 1986, p 82.

(45) Pierre Razoux, «L'affaire des vedettes de Cherbourg : pourquoi Paris à laisser faire ?», in Historia, n° 647, Paris, novembre 2000, p 345.

(46) Claude Bourdet, La Politique arabe de la France à 'heure de la vérité, in Témoignage Chrétien, Paris, 15 janvier 1970, p 283.

(47) ibidem.

(48) Le Monde, 14 janvier 1969.

(49) Le Monde, 30 janvier 1969.

(50) La Politique étrangère de la France, 2eme semestre 1969, Paris, p165.

(51) Philippe Saint- Robert (de), Le jeu de la France en Méditerranée, éd, Paris 1970, pp 196-197.

(52) Jacques Bruneau, «Il y a dix ans les vedettes de Cherbourg», in Le Monde, Paris, 23-24 décembre 1979, p 75.

(53 26 janvier 1970, déclaration du président Georges Pompidou à la TV américaine, N.D, n° 3623-25, Paris, p 22.

(54) **ميشيل جوبير** (١٩٢١- ٢٠٠٢) ، ديغولي مستقل، عمل مساعدا لعدة وزراء من بينهم بيير منداس فرانس، وخلال فترة رئاسته للحكومة ١٩٦٨-١٩٦٩ كان أبرز نشاط سياسي له، وقد بلغ من ثقة بومبيدو له أن عينه عندما أصبح رئيسا للجمهورية الأمين العام للرئاسة ١٩٦٩-١٩٧٣، وبعد وفاة بومبيدو المفاجئة عام ١٩٧٤ اختلف جوبير مع جاك شيراك حول الانتخابات الرئاسية فرفض تأييد جيسكار. تميزت سياسة جوبير في وزارة الخارجية بالصمود في وجه اللوبي الصهيوني في فرنسا، وتأييد الحق العربي في فلسطين وإتباع سياسة معادية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقد أسس عام ١٩٧٤ حركة الديمقراطيين التي ضمت العديد من مؤيدي السياسة الديغولية، كما جسدها بومبيدو والتي تتخذ مواقف إيجابية من الصراع العربي-الإسرائيلي، إلا أنها لا تشكل قوة انتخابية كبيرة في فرنسا. للمزيد يُنظر:

Mary Kathleen Weed, L'Image politique d'un homme secret, Michel Joubert et la diplomatie française, Sorlot-Lanore, Paris, 1988, p 74.

(55) Michel Jobert, L'autre regard, éd Grasset, Paris, 1976, p133.

(56) Hoffman Stanley," Les Etats-Unis et le conflit israélo-arabe: Différences asymétries 1967-1971", in Politique étrangère, vol 36, n° 5-6 Paris, 1971, p 45.

(57) La Politique étrangère de la France, 1e semestre 1970, Paris, p 58.

(58) Le Monde, 28 février 1970.

(59) Michel Jobert, Mémoire d'avenir, op-cit, p 174. Voir aussi : Le Monde, 28 février 1970.

(60) Daumas Philippe, « La politique française au Proche-Orient et l'opinion publique », in Etudes Gaulliennes, n° 1920, Paris, juillet-décembre 1970, p 153.

(61) Roussel Eric, Georges Pompidou 1911-1974, Nouv. éd, Paris, 1994, p 346.

(62) La Politique étrangère de la France, Paris, 1er semestre 1970, p 89.

(63) Serge Rials, Op-cit, p 235. Voir aussi : Le Monde, 6 mars 1970.

(64) La Politique étrangère de la France, Op-cit, pp 101-102.